

التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة 2019 - 2010

الزراعة أظهرت مرونة، ولكن الفقراء عانوا من الصدمات

تعرضت الزراعة لعدد من الصدمات الشديدة في السنوات الأخيرة مع ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا قياسيا. ووصول أسعار السلع إلى مستويات غير مسبوق، والخوف حول الأمن الغذائي وما نتج عنه من قيود على التجارة. هذا إلى جانب حدوث أسوأ تراجع اقتصادي منذ الثلاثينيات. وكان تأثير ذلك أشد وقعا على الفقراء، خاصة في الدول النامية. حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في الوقت الحاضر بأكثر من مليار شخص. وقد أظهرت الزراعة قدرا كبيرا من المرونة، خاصة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث كانت استجابة العرض للأسعار المرتفعة قوية، فضلا عن استمرار نمو الطلب رغم انخفاض معدلاته. أثناء الأزمة. في عام 2010، عادت الأسواق إلى حد ما إلى طبيعتها حيث اقترب الإنتاج من معدلاته التاريخية، وبدأ الطلب في التعافي. ومع ذلك، فإن العديد من الحكومات لا تزال قلقة بسبب احتمال تكرار الصدمات القوية التي تلتها العوامل الرئيسية مثل أسعار الطاقة، وأسعار تغيير العملات، و/أو أداء الاقتصاد الكلي في بعض الدول والمناطق الرئيسية، وما لخل هذه الصدمات من تأثير على قلب السوق.

نظرة عامة على الأسواق العالمية

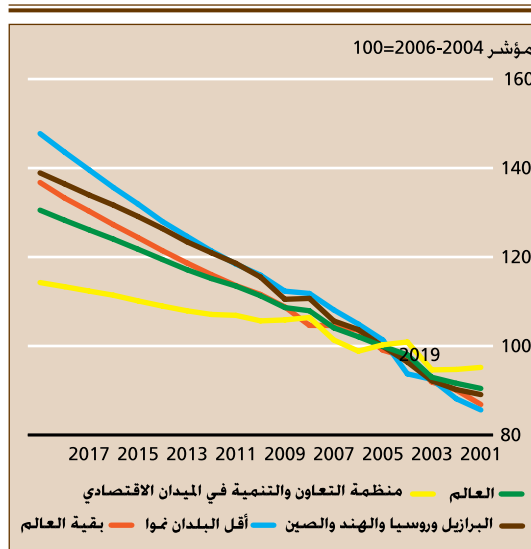
إن الأجواء الخاصة بالاقتصاد الكلي الذي يعتبر أساسا للتوقعات المستقبلية حول السلع أكثر إيجابية عنها في عام 2009. فهي تعكس بداية تعافي الاقتصاد العالمي في نهاية 2009 وبداية مرحلة انتقالية بطيئة تسير في اتجاه تنمية أكثر استدامة وأقل تسببا في التضخم فيما يتجاوز المدى القصير. ويبدو أن هناك تعافيا مزدوج السرعة في طريقه للتحقق. يتسم بنمو ضعيف ومتذبذب، تصاحبه نسب بطالة مرتفعة وذلك في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو أقوى وأسرع في كبرى الدول النامية يساعد على دعم نمو الدخل العالمي. عادت الأسعار المرتفعة للطاقة ويفترض أن تبقى تلك الأسعار كسمة من سمات الفترة التي تغطيها هذه التوقعات. كما يمكن توقع أن المزيد من الارتفاع في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة أسعار كل من المدخلات والإنتاج، مما يؤثر بالتالي على المعروض من المحاصيل، وأسعار وتدفق التجارة، ويعزز الطلب على المادة الخام للوقود الحيوي.

التعافي الاقتصادي العالمي يتخذ مجراه، تقوده الاقتصادات الناشئة الكبرى

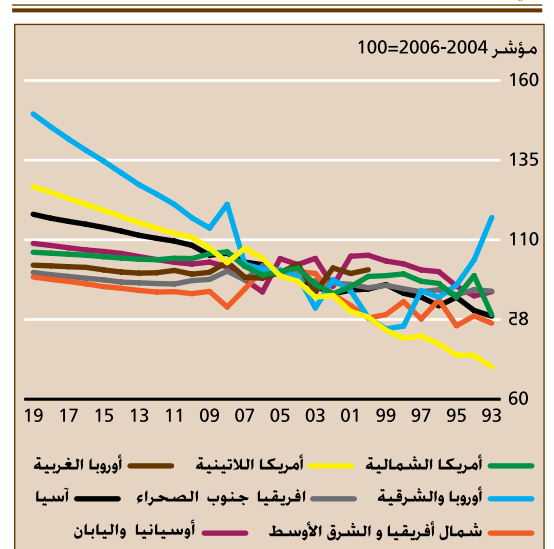
تعتمد الأسعار في مجال الزراعة بشكل متزايد على هيكل من الأسعار الأكثر ارتفاعا خاصة في المناطق حيث تستخدم مدخلات الطاقة بكثافة، ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج الزراعي العالمي بمزيد من البطء خلال العقد القادم عنه في العقد الماضي، ولكن في غياب الصدمات غير المتوقعة، تستمر عجلة النمو في الدوران. مع متطلبات على المدى الطويل تقدر بـ 70% زيادة في الإنتاج العالمي للغذاء حتى عام 2050. وعلى أساس حصة الفرد، يكافح النمو الإنتاجي في الدول الأقل نموا لمواجهة النمو السكاني السريع. أما النمو العالمي القطاعي فستقوده مناطق أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وبدرجة أقل بعض الدول في آسيا.

تستمر عجلة النمو في الدوران. مع متطلبات على المدى الطويل

الشكل 2: صافي الإنتاج الزراعي للمجموعات العالمية والاقتصادية



الشكل 1: صافي الإنتاج الزراعي في المناطق





متوسطات أسعار
المحاصيل تشهد ارتفاعا
خلال هذا العقد

الإنتاج الحيواني
يستمر في اكتساب
الأهمية

التوقعات المستقبلية
للطاقة الحيوية
توجهها البرامج
الحكومية

المصدر الرئيسي
للنمو في الدول
النامية يتمثل في
الإنتاج الزراعي

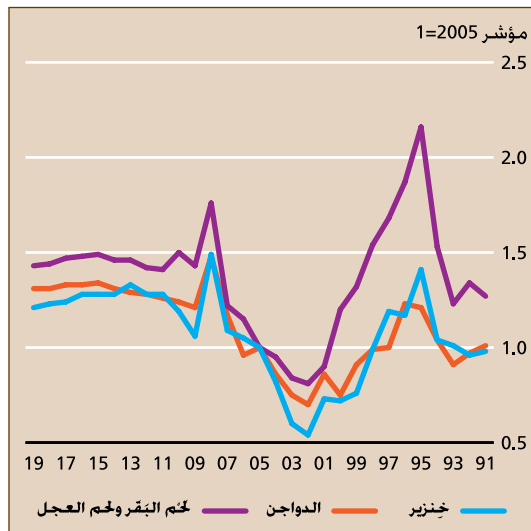
من المتوقع أن تصل متوسطات أسعار المحاصيل خلال العشر سنوات القادمة بالنسبة للسلع التي تغطيها هذه التوقعات إلى مستويات أعلى من مستويات العقد السابق لطفرات 2007-2008. وذلك من حيث القيم الاسمية والقيم الحقيقية (المعدلة وفقا لنسب التضخم). ومن المتوقع أن تزيد متوسطات أسعار القمح والحبوب الخشنة بنسبة حوالي 15 إلى 40 في المئة مقارنة بالفترة ما بين عامي 2006-1997. كما سترتفع أسعار السكر العالمية في عام 2019 عن متوسطات العقد الماضي ولكنها ستظل أقل بكثير من المستويات التي سادت في نهاية 2009 والتي تعتبر الأعلى خلال التسعة وعشرين عاما الأخيرة.

فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية، من المتوقع أن تفوق متوسطات الأسعار باستثناء أسعار لحم الخنزير، متوسطات الفترة ما بين 1997 و2006 خلال العقد القادم. بسبب انخفاض العرض، وارتفاع أسعار العلف، وزيادة الطلب، فيما يفترض أن تظل الأسعار الحقيقية للحوم الخنزير في مستويات أقل نسبيا بسبب الزيادة المتوقعة في العرض الوارد من كل من البرازيل والصين. وسيعزز تعافي الاقتصاد استهلاك اللحوم في مقابل استهلاك الحبوب، خاصة في الدول النامية، مع انحياز هذا النمو تجاه اللحوم الأرخص - الدواجن ولحم الخنزير - في مقابل لحوم الأبقار. أما متوسطات أسعار منتجات الألبان الحقيقية فمن المتوقع أن تزداد بنسبة 16 إلى 45 في المئة في الفترة ما بين عامي 2010-2019 مقارنة بالفترة ما بين عامي 1997-2006، وتشهد أسعار الزبد أكبر زيادة، حيث تعززها زيادة أسعار الطاقة والزيوت النباتية.

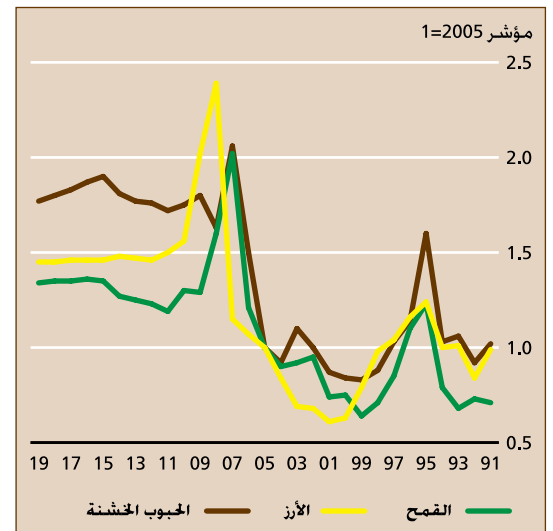
تعتمد أسواق الوقود الحيوي اعتمادا كبيرا على الحوافز والوكالات الحكومية، ولكن التوقعات تظل غير أكيدة، ويعود ذلك إلى العوامل التي يصعب توقعها مثل الاتجاهات المستقبلية لأسعار النفط الخام، وتغير تدخل السياسات والتطورات في تكنولوجيا الجيل الثاني، وسيخلق التوسع المستمر في إنتاج الوقود الحيوي للوفاء بالاستخدام المطلوب المزيد من الطلب على القمح، والحبوب الخشنة، والزيوت النباتية، والسكر التي تستخدم جميعها كمواد خام.

ستوفر الدول النامية المصدر الرئيسي للتنمية في كل من الإنتاج الزراعي، والاستهلاك، والتجارة العالمية. وبوجه الطلب في الدول النامية زيادة نصيب الفرد من الدخل وتطوير المدن، وتعزز الزيادة السكانية، التي ما زالت تمثل ضعف مثلثتها في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع مع زيادة الدخل أن تشهد الأنظمة الغذائية تنوعا بحيث يقل محتواها من الأغذية الرئيسية ويزداد محتواها من اللحوم والأغذية المصنعة ما سينعكس إيجابا على الإنتاج الحيواني ومنتجات الألبان. كما أنه بزيادة الدخل وبتعمد الطبقة المتوسطة، سيكون استهلاك الغذاء في تلك الدول أقل استجابة لتغير الأسعار والدخول. كما هو الحال في الوقت الحاضر بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعني ذلك أنه سيستلزم الأمر تغييرا أكبر في الأسعار والدخول لينتج عنه تعديل في الاستهلاك لمواجهة أي صدمات غير متوقعة.

الشكل 4: الأسعار الدولية المرجعية لبعض
المنتجات الحيوانية



الشكل 3: الأسعار الدولية
المرجعية لبعض الحبوب





... والتجارة
الدولية

التضخم في أسعار
الغذاء تراجع، ولكن
معدلاته ما زالت
مرتفعة في بعض
الدول

تقلب الأسعار على
المدى القصير يمثل
مصدراً رئيسياً للقلق

عدم التأكد من
التوقعات ينشأ عن
عوامل طبيعية
واقتصادية وسياسية

بالنسبة لكافة السلع تقريباً سيفوق النمو المتوقع في صادرات وواردات الدول النامية نظيره في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. باستثناء صادرات وجبات البروتين المصنعة التي تزداد بسرعة أكبر في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى عام 2019. ويتمثل النصيب الأكبر للتجارة في الدول النامية في اتساع التجارة بين دول الجنوب. بالإضافة إلى التجارة بين دول الشمال ودول الجنوب. ومع ذلك تستمر سيادة صادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2019 (الحصص بين أقواس) من القمح (52%) والحبوب الخشنة (59%) ولحم الخنزير (80%) والزبد (80%) والجبن (63%) والحليب المجفف كامل الدسم (66%)، والحليب المجفف منزوع الدسم (74%) في حين تكون السيادة لحصص صادرات الدول النامية في 2019 لكل من: الأرز (88%)، وبذور الزيت (56%)، ووجبات البروتين (80%)، والزيوت النباتية (91%)، والسكر (90%)، واللحم البقري (57%)، والدواجن (63%).

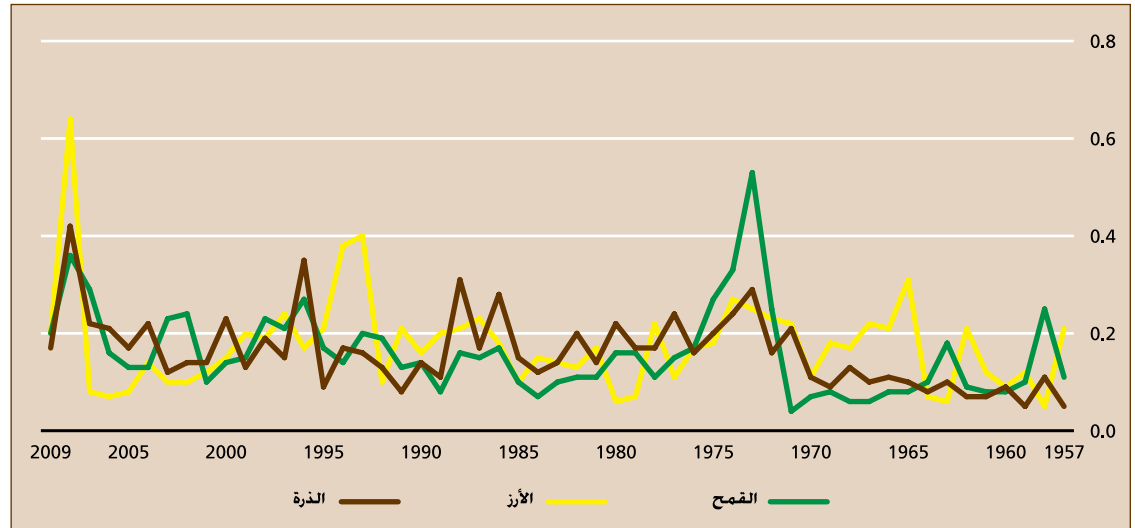
تبقى أسعار الأغذية مرتفعة وثابتة رغم التغيرات في العديد من الدول لفترة ممتدة بعد انخفاض أسعار السلع الرئيسية في أعقاب طفرة الأسعار في 2007/08. في عام 2009، قل تأثير ارتفاع أسعار الغذاء في التضخم عنه في 2008. خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنه يظل كبيراً في بعض الدول النامية والناشئة.

تقلب وانعكاس الأسعار

منذ الارتفاع الحاد في الأسعار في الفترة ما بين عامي 2006-2008، ازداد تقلب الأسعار على المدى القصير زيادة كبيرة. ولكن ليست هناك دلالات أكيدة توضح إذا ما كان تقلب الأسعار قد تغير على المدى الطويل فيما يتعلق بمحاصيل الغذاء الرئيسية التي تتعرض لها هذه التوقعات وكيفية حدوث ذلك. ولكن ما يبدو أكيداً هو أن مدى انعكاس الأسعار العالمية على الأسواق المحلية يختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى وأنه يتوقف على مستوى الدمج لتلك الأسواق. وقد يعوق كل من إجراءات الحدود، ودعم الأسعار المحلية، وعيوب البنية التحتية انعكاس الأسعار العالمية على الأسواق المحلية.

تنشأ الأسعار المستقرة المتوقعة لهذه التوقعات عن افتراض تحقق الظروف "الطبيعية". ولكن الشكوك حول الجو، وعوامل الاقتصاد الكلي، وتدخلات السياسات، وبصفة خاصة أسعار الطاقة، تشير إلى أن أسعار السلع ستظل صعبة التوقع. ويبدو العديد من الحكومات قلقة بشأن تقلب الأسعار حتى على المدى القصير، حيث أنه يهدد كل من قدرة المزارع على البقاء (انخفاض الأسعار) والأمن الغذائي (ارتفاع الأسعار). كما يؤثر انعدام اليقين على قرارات الاستثمار، وهناك عدد من اختيارات السياسات التي ينبغي أخذها في الاعتبار على كل من المستوى المحلي والدولي.

الشكل 5: القيمة الاسمية السنوية لتقلب الأسعار على مدى التاريخ: سلع الحبوب



هناك حاجة إلى تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر

احتياطي الطوارئ قد يؤدي إلى زيادة الثقة في إمكانية الوصول إلى الغذاء

دعم أسعار السوق سياسة لا جدوى منها

إجراءات السياسات غير المتسقة تؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار

بورصات تبادل السلع مؤسسات تنمية مفيدة

يمكن للحكومات أن تدعم استراتيجيات المزارعين لإدارة المخاطر بالتركيز على تلك المخاطر غير المتوقعة التي لا يمكن تجنبها. والتي قد تكون نادرة الحدوث ولكنها وخيمة العواقب. والتي لا يقدر المزارعين على إدارتها بأنفسهم. كما نستطيع الحكومات تمكين المزارعين من إدارة مخاطر أعمالهم بأنفسهم وأن توفر الحوكمة الجيدة للمخاطر. أيضا عن طريق إيجاد الأسواق الفعالة. وعدم منح الحوافز للسعي وراء الاستئجار في شكل الدعم والمساعدات المقدمة بهذا الغرض.

قد يؤدي احتياطي الطوارئ القومي والمحلي من سلع الأمن الغذائي الرئيسية لمواجهة الطوارئ الغذائية. خاصة في الدول منخفضة الدخل المستوردة للغذاء. إلى زيادة الثقة في إمكانية توفير الغذاء في وقت الأزمات. ويساعد على إعادة الاستقرار إلى الأسواق المحلية. وينبغي العمل على زيادة البحث. وبناء القدرات. وتبادل أفضل الممارسات. من أجل تحسين أداء خطط مخزون الطوارئ. وأيا كانت الإجراءات التي تفكر الحكومات في اتخاذها. سيكون من الأهمية أخذ في الاعتبار مجموعة إجراءات السياسات. والمخاطر. والاستجابات الممكنة ككل بالنسبة للمجموعات السكانية المستهدفة.

يعتبر دعم سعر السوق للسلع الزراعية ضمن اختيارات السياسات التي أثبتت في العديد من الدول وعلى مدى عدة عقود عدم جدواها وتراجع استخدامها. فدعم السعر يحجب إشارات السوق عن المنتجين. ويؤدي إلى عدم استقرار الأسواق العالمية. ويعمل كضريبة تنازلية مفروضة على الفقراء من خلال زيادة الأسعار على المستهلك. كما يؤدي دعم الأسعار أيضا إلى انحياز الدعم تجاه كبار المنتجين. ويشجع على التكتيف الذي قد يؤثر سلبا على البيئة. في حين أن معظم الفائدة تتحول لأصول ثابتة (كالأراضي أو الحصص على سبيل المثال). مما ينشأ عنه ارتفاع أسعار الإنتاج بمرور الوقت. أو يتم نقله إلى خارج نطاق المزرعة. لذا ينبغي تقييم مثل هذه الإجراءات في مقابل الاختيارات الأخرى التي لا ينتج عنها هذا القدر من التشويه. مثل الدعم المستهدف المباشر للدخل. والاستثمار في تحسين الإنتاجية. وما إلى ذلك.

على المستوى الدولي. أدت إجراءات السياسات غير المتسقة للحكومات خلال فترة الارتفاع الحاد للأسعار ما بين عامي 2006-2008 إلى زيادة تقلب الأسعار. وإعاقة الوصول إلى الأسواق. لذا تنشأ الحاجة إلى المزيد من التأكد من عدم إعاقة الوصول إلى العرض العالمي وإلى تعزيز الثقة في أداء السوق. وفي حين أن الخبرات فيما يتعلق بالجهود الدولية لإدارة المخزون لم تكن إيجابية. إلا أنه ينبغي فحص إمكانية الحد من صعوبة توقع أسعار استيراد الغذاء.

تعتبر بورصات تبادل السلع المنظمة مؤسسات مفيدة أثبتت فعاليتها بمرور الزمن في توقع الأسعار والتحوط. وذلك في حالة التنظيم الجيد واجتذاب الأحجام الكافية التي تحول دون الممارسات الاحتكارية. وقد كان لها أثرها في تسهيل تسويق السلع في العديد من الدول النامية. ويعتبر التوسع في هذه المؤسسات في الدول النامية تطورا مؤسسيا هاما ودليلا على اكتساب أسواقها مزيدا من العمق.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

(Merritt.Cluff@fao.org) **Merritt Cluff**

قسم التجارة والأسواق
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

(Wayne.Jones@oecd.org) **Wayne Jones**

مديرية التجارة والزراعة
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منظمة: www.agri-outlook.org

